

أثيوبيا وتحديات بناء السلام في عهد آبي أحمد

Ethiopia and the challenges of peacebuilding under Abiy Ahmed

م.م. نسرين كامل مهدي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

Nisreen.k@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/2/7 تاريخ ارجاع البحث 2026/2/23 تاريخ قبول البحث 2026/3/6

يتناول هذا البحث تجربة بناء السلام في إثيوبيا في عهد رئيس الوزراء آبي أحمد منذ عام 2018، في ظل التحولات السياسية وتصاعد النزاعات الإثنية التي شهدتها البلاد. يسعى البحث إلى تحليل دور اتفاق بريتوريا لعام 2022 ومبادرة الحوار الوطني في إدارة الصراع ومحاولة الانتقال من وقف العنف إلى بناء سلام مستدام. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى الوثائق الرسمية وتقارير المنظمات الدولية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة. وتشير النتائج إلى أن اتفاق بريتوريا أسهم في خفض مستوى العنف في إقليم تيغراي، إلا أن أثره بقي محدوداً بسبب ضعف آليات التنفيذ واستمرار التوترات في أقاليم أخرى. كما واجهت مبادرة الحوار الوطني تحديات مؤسسية وسياسية حدّت من قدرتها على تحقيق مصالحة وطنية شاملة.

ويخلص البحث إلى أن جهود بناء السلام في إثيوبيا ما تزال تركز على إدارة الأزمات أكثر من بناء سلام مستدام، الأمر الذي يتطلب إصلاحات مؤسسية أعمق وتهيئة بيئة سياسية أكثر شمولاً. **الكلمات المفتاحية:** إثيوبيا، بناء السلام، الحوار الوطني، اتفاق بريتوريا، العدالة الانتقالية.

This study examines the experience of peacebuilding in Ethiopia during the tenure of Prime Minister Abiy Ahmed since 2018, amid major political transformations and the escalation of ethnic conflicts within the country. The research analyzes the role of the 2022 Pretoria Agreement and the National Dialogue initiative as two key mechanisms for conflict management and for facilitating the transition from the cessation of violence toward sustainable peace. The study adopts a descriptive-analytical approach based on official documents, reports from international organizations, and relevant academic literature. The findings indicate that the Pretoria Agreement contributed to reducing violence in the Tigray region, yet its impact remained limited due to weak implementation mechanisms and the persistence of tensions in other regions.

The study concludes that peacebuilding efforts in Ethiopia remain largely focused on crisis management rather than the establishment of sustainable peace, highlighting the need for deeper institutional reforms and a more inclusive political environment.

Keywords: Ethiopia, Peacebuilding, National Dialogue, Pretoria Agreement, Transitional Justice.

المقدمة

تعد إثيوبيا واحدة من أهم الدول الأفريقية من الناحية الاستراتيجية والديموقراطية، إذ تضم أكثر من 120 مليون نسمة وتتمتع بتنوع إثني ولغوي كبير يضم أكثر من 80 مجموعة إثنية. منذ تولي أبي أحمد منصب رئيس الوزراء في نيسان 2018، شهدت البلاد تحولات سياسية جذرية وإصلاحات طموحة، لكنها واجهت في الوقت ذاته تحديات معقدة في بناء السلام والاستقرار الداخلي.

بالرغم من حصول أبي أحمد على جائزة نوبل للسلام عام 2019 تقديراً لجهوده في تحقيق السلام مع إريتريا وإطلاق الإصلاحات الديمقراطية، إلا أن مدة حكمه شهدت تصاعداً في النزاعات الداخلية، وخاصة الحرب في إقليم تيغراي (2020-2022) والصراعات الاثنية في مناطق أخرى. هذا التناقض بين الآمال المعقودة على الإصلاحات والواقع المعقد للصراعات الداخلية يطرح تساؤلات جوهرية حول قدرة أبي أحمد على تحقيق السلام المستدام في إثيوبيا.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على تجربة معاصرة لبناء السلام في دولة متعددة الإثنيات تعاني من صراعات داخلية معقدة، وهي الحالة الإثيوبية. كما يساهم في تحليل العلاقة بين الإصلاحات السياسية، وإدارة النزاعات في الدول الفيدرالية ذات البنية الإثنية. وتكمن أهميته كذلك في تقييم فاعلية مساري اتفاق بريتوريا والحوار الوطني بوصفهما أداتين لمعالجة الصراع، فضلاً عن تقديم قراءة تحليلية يمكن الاستفادة منها في فهم تحديات بناء السلام في المجتمعات المنقسمة.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى فهم طبيعة جهود بناء السلام في إثيوبيا في عهد رئيس الوزراء أبي أحمد، عن طريق تحليل مساري اتفاق بريتوريا والحوار الوطني، وبيان مدى قدرتهما على معالجة النزاعات الداخلية والانتقال من وقف العنف إلى سلام مستدام. كما يسعى البحث إلى تشخيص أبرز التحديات المؤسسية والقيود البيئية التي حذّت من فاعلية هذه الجهود، وتوضيح انعكاساتها على مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس وهو: إلى أي مدى نجح أبي أحمد في بناء السلام المستدام في إثيوبيا، وما هي التحديات الأساسية التي تعيق تحقيق هذا الهدف في ظل التعقيدات الإثنية، والسياسية والاجتماعية التي تواجه البلاد؟

رابعاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من أن المبادرات السياسية والإصلاحات التي أطلقها رئيس الوزراء أبي أحمد منذ عام 2018 لم تتمكن من تحقيق سلام مستدام في إثيوبيا، وذلك بسبب تعقيدات البنية الفيدرالية الإثنية، وضعف الثقة بين الفاعلين السياسيين، واستمرار النزاعات المسلحة، فضلاً عن محدودية الآليات المؤسسية لتنفيذ اتفاقات السلام.

خامساً: منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي في تتبع سياسات رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد منذ عام 2018 وتقييم أثرها في بناء السلام، بالاستناد إلى تحليل الوثائق الرسمية، وفي مقدمتها اتفاق بريوريا لعام 2022 ونصوص تأسيس لجنة الحوار الوطني، فضلاً عن تقارير المنظمات الدولية والمواد البحثية ذات الصلة. ويتمثل الإطار الزمني للدراسة في الحقبة الممتدة من عام 2018، تاريخ تولي أبي أحمد السلطة، وحتى عام 2024، وهي مرحلة شهدت تحولات سياسية عميقة وتطورات متسارعة في مسارات النزاع وبناء السلام. أما الإطار المكاني فيقتصر على الدولة الإثيوبية، مع التركيز على الأقاليم التي شهدت نزاعات بارزة، ولا سيما إقليم تيغراي، فضلاً عن مناطق أورواميا، وأمهرة، بوصفها بؤراً رئيسة للصراع. وتستند الدراسة إلى مقارنة تحليل النزاع في الدول متعددة الإثنيات، لفحص العلاقة بين الإصلاحات السياسية، وديناميات الفاعلين المسلحين، ومستوى الثقة بين الدولة والمجتمع، ومدى قابلية اتفاقات وقف إطلاق النار للتحويل إلى سلام مستدام.

سادساً: هيكلية البحث:

وينقسم البحث على مبحثين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول الإصلاحات السياسية التي أطلقها أبي أحمد منذ عام 2018، مع التركيز على طبيعة هذه الإصلاحات والتحديات التي واجهت تطبيقها في ظل تعقيدات النظام الفيدرالي الإثني. أما المبحث الثاني فيركز على جهود بناء السلام خلال الفترة (2022-2024)، من خلال تحليل آليات التسوية السياسية، وفي مقدمتها اتفاق بريوريا ومبادرة الحوار الوطني، إلى جانب التحديات التي واجهت هذه المسارات ومدى قدرتها على تحقيق سلام مستدام. ويختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإصلاحات السياسية لأبي أحمد وتحديات التطبيق (2018-2022)

أطلق رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد مشروعاً إصلاحياً طموحاً شمل العفو عن المعارضة، ورفع الحظر، وإعادة هيكلة المؤسسات، والانفتاح الاقتصادي والخارجي. غير أن هذه الإصلاحات واجهت تحديات بنيوية

مرتبطة بالنظام الفيدرالي الإثني وتساعد النزاعات المسلحة، مما كشف هشاشة الدولة وفشل المقاربات الأمنية. يتناول هذا المبحث، في مطلبين، طبيعة الإصلاحات السياسية ثم التحديات، والنزاعات التي رافقت تطبيقها.

المطلب الأول: طبيعة الإصلاحات السياسية والانفتاح الديمقراطي

مع تولي رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) مهام منصبه، دخلت إثيوبيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي شعارها الإصلاح وتصحيح أخطاء الماضي، إذ تعهد أحمد بالتغاضي عن الأخطاء السابقة جميعها؛ وفتح صفحة جديدة مع الجميع في الداخل والخارج (محمد، 2018).

يتناول هذا المطلب الإصلاحات الأساسية التي أطلقها آبي أحمد منذ توليه السلطة، وفيما يلي أبرز التحولات الداخلية والخارجية التي مرت بها هذه الإصلاحات في عهد آبي أحمد:

على المستوى الداخلي:

أولاً: الإصلاحات السياسية والقانونية

1. إطلاق سراح السجناء السياسيين: بدا آبي أحمد مختلفاً عما سبقه من رؤساء وزراء إثيوبيا، فعقب أداء اليمين الدستورية، تعهد بإتاحة الحريات والممارسة السياسية أمام المعارضة وتطوير الاقتصاد، واتخذ قرارات يصفها مراقبون للشأن الإثيوبي بـ(الثورية)، أسهمت في إعادة تشكيل خارطة السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها إطلاق سراح آلاف السجناء السياسيين والمعارضين، بمن فيهم صحفيون وناشطون وأعضاء في جماعات محظورة مثل جبهة تحرير أورومو (OLF). وفي 26 أيار 2018، أصدرت إثيوبيا عفواً عن (756) سجيناً من بينهم القيادي المعارض نائب رئيس حركة (قنوت سبات) (أندرجاتشا سيجي) كانوا متهمين في قضايا فساد وإرهاب، هذا القرار شكل نقطة تحول كبيرة في تاريخ إثيوبيا الحديث، بعد سنوات من القمع تحت حكم حزب الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية (EPRDF) (Forrat, 2022).

وفي هذا السياق، كثف آبي أحمد لقاءاته مع قيادات قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، في محاولة لإعادة دمجها في الحياة السياسية. وقد مثلت عودة زعيم جبهة أورومو الديمقراطية، لينشو ليتا، إلى إثيوبيا برفقة أربعة من قيادات الجبهة بعد قرابة عقدين من المنفى في أوروبا والولايات المتحدة، مؤشراً عملياً على سياسة الانفتاح السياسي التي انتهجتها الحكومة في مرحلتها الأولى (Reuters, 2018).

كما شكّل قرار إلغاء حالة الطوارئ، في 5 حزيران 2018، محطة مفصلية في مسار هذه الإصلاحات، إذ صادق البرلمان الإثيوبي بالأغلبية على إنهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ شباط من العام نفسه، في خطوة سعت إلى تخفيف القيود على الحريات العامة واحتواء الاحتجاجات الشعبية، وعُدّت آنذاك من أبرز الإجراءات الرمزية الدالة على التحول السياسي في عهد آبي أحمد (BBC News, 2018).

2. إلغاء حظر الأحزاب السياسية والمنظمات المصنفة إرهابية: وفي 22 حزيران 2018، أعلنت المعارضة الإثيوبية في إريتريا التحلي عن المقاومة المسلحة وتعليق أنشطتها العسكرية، وعقب ذلك وافق البرلمان على مشروع قانون قدمته الحكومة لرفع الحظر عن أسماء حركات مسلحة من قائمة المجموعات الإرهابية، وهي (قنبوت سبات)، وجبهة تحرير أورومو الديمقراطية، وجبهة تحرير أوجادين، والحزب الوطني الإثيوبي، التي كانت تعد إرهابية بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2009، إذ سمح بعودتها ومشاركتها السياسية، بل وتشكلت حكومات محلية بمشاركة تلك الأحزاب (طالب، 2023).

ثانياً: إصلاحات مؤسسية وهيكلية

1. حل الائتلاف الحاكم السابق وتأسيس حزب الازدهار: في تشرين الثاني 2019، أعلن رئيس الوزراء (آبي أحمد) عن مشروع حل الائتلاف الحاكم سابقاً (الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا) (EPRDF)، والذي كان يتكون من أربعة أحزاب إثنية-إقليمية تمثل القوميات الرئيسة في البلاد، وهي: (جبهة تحرير تيغراي (TPLF)، ومنظمة أورومو الديمقراطية (OPDO)، والحركة الوطنية لأهمرة (ANDM)، وحركة شعوب جنوب إثيوبيا (SEPDM)، وقد كانت هذه الأحزاب قائمة على تمثيل الهويات القومية من ضمن إطار النظام الفيدرالي الإثني. وفي هذا السياق، اتجه آبي أحمد إلى دمج هذه المكونات في كيان سياسي موحد تحت اسم (حزب الازدهار)، إذ يسعى هذا الحزب إلى تقوية الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات العرقية (عباس، 2020، صفحة 5).

2. تعيينات إصلاحية في المناصب العليا: مثلت التعيينات الإصلاحية التي أجراها رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد منذ وصوله إلى السلطة عام 2018 تحولاً جوهرياً في بنية الدولة الإثيوبية، وسعت إلى إعادة تشكيل النخبة السياسية والمؤسسات السيادية بما يتماشى مع أجندته الإصلاحية. فقد بدأت هذه التحولات بتعيين (سهلي ورق زودي) رئيسة للجمهورية، لتكون أول امرأة تقلد هذا المنصب في تاريخ إثيوبيا، وهو تعيين رمزي قوي عزز من حضور النساء في المجال السياسي (BBC News, 2018). مثل تعيين سهلي ورق زودي رئيسة للجمهورية تحولاً رمزياً في بنية السلطة السياسية، إذ عكس توجهاً نحو تعزيز تمثيل النساء وإعادة تشكيل صورة النظام السياسي داخلياً وخارجياً.

تبع ذلك تشكيل حكومة مكونة من 50% نساء، شملت وزارات سيادية كوزارة الدفاع التي أسندت إلى (عائشة محمد) (Burke, 2018)، ووزارة السلام التي أوكلت إلى (مفريات كامل) (Freedom House, 2024). الغرض كان إرسال رسالة قوية بأن الحكومة الجديدة تنوي إعادة التوازن في صناعة القرار السياسي (Burke, 2018).

شملت هذه التعيينات أيضاً شخصيات معارضة بارزة كانت في المنفى أو السجن السياسي، مثل (بيرتوكان ميديكسا) (European Union, 2019) التي تولت رئاسة المفوضية الوطنية للانتخابات، وبرهانو

نيغا الذي أصبح لاحقاً محافظاً للبنك المركزي، (الذي يمثل أبرز رموز المعارضة الإثيوبية في المنفى، الذي عاد إلى البلاد في سياق الإصلاحات السياسية). في خطوة هدفت إلى تعزيز الثقة في المؤسسات الانتخابية والمالية. كما أُعيد تشكيل الجهاز القضائي بتعيين (مغزات هابلي) (European Union, 2019) رئيسةً للمحكمة العليا، لأول مرة في تاريخ البلاد، بدعم من شركاء دوليين، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي، ضمن مساعٍ لتعزيز استقلال القضاء وإصلاحه (European Union, 2019).

وفي الإطار الأمني والمؤسسي، أعاد آبي أحمد هيكلة أجهزة الأمن عبر إقالة مسؤولين كبار ارتبطت أسماؤهم بانتهاكات حقوق الإنسان في النظام السابق، وإنشاء وزارة السلام كمؤسسة جديدة تعنى بإدارة شؤون الأمن الداخلي وتعزيز المصالحة المجتمعية. كما أقدم على إعفاء قائد الجيش سامورا يونس ومدير جهاز الاستخبارات جيتاتشو أسافا من منصبيهما بعد نحو 17 عاماً من شغلتهما، في خطوة فسرهما مراقبون على أنها مؤشر على تراجع نفوذ النخبة المرتبطة بالجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية، وبداية إعادة توزيع مراكز القوة داخل الدولة (Reuters, 2018).

ثالثاً: الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي؛

قبل الدخول في الإصلاحات على المستوى الاقتصادي، لا بد من التطرق إلى المعوقات الاقتصادية التي واجهت إثيوبيا، إذ شهد الاقتصاد الإثيوبي قبل عام 2018 مجموعة من الاختلالات البنيوية المرتبطة بطبيعة نموذج "الدولة التنموية" الذي اعتمدته الحكومات السابقة، إذ هيمنت الدولة على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، سيما الاتصالات والطاقة والخدمات اللوجستية، ما حدّ من دور القطاع الخاص والمنافسة (World Bank, 2019, pp. 5-7). كما عانى الاقتصاد من اختلالات مالية ونقدية، تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم، وتزايد العجز في الميزان التجاري، ونقص حاد في النقد الأجنبي، فضلاً عن ارتفاع مستويات الدين العام الخارجي. وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة عبر العقد السابق، فإن هذا النمو لم يكن مصحوباً بتحسين كافٍ في مستويات التشغيل، أو التوازنات الاقتصادية، ما أدى إلى ضغوط معيشية متزايدة، وأسهم في تهيئة بيئة اقتصادية هشّة دفعت حكومة آبي أحمد إلى تبني برنامج إصلاح اقتصادي منذ عام 2018 (African Development Bank, 2022, pp. 3-4).

شكلت الإصلاحات الاقتصادية أحد الأعمدة الرئيسة في مشروع آبي أحمد الإصلاحي، وسعت إلى معالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الإثيوبي، الذي كان يقوم إلى حدّ كبير على نموذج الدولة التنموية وتدخل الحكومة الواسع في القطاعات الإنتاجية والخدمية. وقد سعت الحكومة منذ عام 2018 إلى الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً يقوم على آليات السوق، دون التخلي الكامل عن دور الدولة. أولى هذه الإصلاحات تمثلت في تحرير القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية وفتحها أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، سيما قطاعات الاتصالات، والطيران، والطاقة، والخدمات اللوجستية، التي كانت تخضع سابقاً لاحتكار

الدولة. وقد عُد هذا التوجه تحولاً جوهرياً في السياسة الاقتصادية الإثيوبية، هدفه جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز المنافسة، وتحسين كفاءة الخدمات (World Bank, 2019, pp. 5-7). كما شملت الإصلاحات إعادة هيكلة المؤسسات العامة المملوكة للدولة، وفي مقدمتها شركة الخطوط الجوية الإثيوبية، وشركات الطاقة والاتصالات، عبر خطط خصخصة جزئية أو شراكات مع القطاع الخاص، في محاولة لتخفيف العبء المالي عن الدولة وتحسين الأداء المؤسسي. وقد أدرجت هذه السياسات ضمن برنامج إصلاح اقتصادي أوسع يدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (International Monetary Fund, 2019, pp. 8-10).

وفي الإطار المالي، اتجهت الحكومة إلى إصلاح السياسات النقدية والمالية لمعالجة العجز في الموازنة ونقص النقد الأجنبي، عبر تقليص الدعم، وإصلاح نظام سعر الصرف تدريجياً، وتعزيز الإيرادات الضريبية. غير أن هذه الإجراءات، رغم ضرورتها من منظور اقتصادي، أدت إلى ضغوط معيشية وارتفاع معدلات التضخم، ما أثار انتقادات اجتماعية واسعة (African Development Bank, 2022, pp. 3-4).

كما ارتبطت الإصلاحات الاقتصادية بمحاولة تحسين مناخ الأعمال عبر تحديث القوانين الاستثمارية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغرض خلق فرص عمل وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. إلا أن استمرار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي حد من قدرة هذه الإصلاحات على تحقيق نتائج تنموية مستدامة (International Crisis Group, 2021).

وبالتالي، قد انعكست هذه الإصلاحات على مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجل الاقتصاد الإثيوبي معدلات نمو مرتفعة عبر السنوات التي سبقت 2018، إلا أنه واجه في المقابل تحديات تتعلق بارتفاع معدلات التضخم ونقص النقد الأجنبي، وهو ما دفع الحكومة إلى تبني سياسات إصلاح اقتصادي تدريجية (World Bank, 2019) على المستوى الخارجي:

تعددت الجولات الخارجية التي أجراها آبي أحمد منذ توليه الحكم، إذ شملت سبع دول، أولها زيارة جيبوتي والتقى آبي بالرئيس الجيبوتي عمر جيله إذ ناقش الزعيمان القضايا ذات الاهتمام المشترك لبلديهما ومنطقة القرن الأفريقي ككل (Shaban, 2018). كما قام رئيس الوزراء بجولة في الشتات الإثيوبي في الولايات المتحدة، حيث زار واشنطن ولوس أنجلوس ومينيابوليس من أجل إقناع بعضهم بالعودة إلى إثيوبيا والاستثمار داخلها (Gardner, 2024). وأخرها زيارة تاريخية للعاصمة الإريتيرية أسمرة هي الأولى من نوعها منذ 20 عاماً، أنهت عقدين من الصراع بين البلدين (European Union, 2018).

وفي 2 أيار 2018، زار آبي أحمد الخرطوم والتقى الرئيس السوداني عمر البشير وبحثا القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية واتفقا على التكامل الاقتصادي لربط الخرطوم وأديس أبابا بالطرق البرية، والسكك الحديدية، وتوسيع التبادل التجاري، فيما أعفى البشير عن جميع سجناء الحق العام من الإثيوبيين في السودان (صحيفة المصري اليوم، 2018).

وفي 10 حزيران 2018، التقى آبي أحمد الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة، عبر زيارة رسمية لمصر استمرت يومين، بحث خلالها تعزيز العلاقات الثنائية وملف سد النهضة، حيث توافق الزعيمان على تبني رؤية مشتركة بين الدولتين قائمة على احترام حق كل منهما في تحقيق التنمية دون المساس بحقوق الطرف الآخر. كما أصدر الرئيس السيسي عفواً عن مجموعة من السجناء الإثيوبيين الموقع بحقهم أحكام في مصر، وغادروا البلاد على متن طائرة رئيس الوزراء الإثيوبي، الذي وجه الشكر للرئيس على مبادرته الكريمة (الجزيرة، 2018).

وفي تموز 2018، وصل آبي أحمد إلى العاصمة الإريترية أسمرة في زيارة تاريخية دشنت صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، عبر اتفاقهما على تطبيع العلاقات وإنهاء أزمة عسكرية استمرت 20 عاماً. وأعلنت إثيوبيا وإريتريا انتهاء الحرب بينهما وبدء مرحلة السلام، حيث وقع آبي أحمد والرئيس الإريترى (أسياس أفورقي) إعلان سلام وصداقة مشترك في أسمرة، ينهي الحرب بين البلدين واتفقا على الالتزام بتنفيذ اتفاقية الحدود بينهما، واستئناف الرحلات الجوية والاتصالات والمشاركة بتطوير موانئ إريترية على البحر الأحمر (Al Jazeera, 2018).

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الإصلاحات والنزاعات الناشئة

يركز هذا المطلب على التحديات التي واجهت تطبيق الإصلاحات السياسية التي أطلقها آبي أحمد، إذ على الرغم من أن هذه الإصلاحات استهدفت معالجة الأزمات الفيدرالية الإثنية وتعزيز الاستقرار الداخلي، إلا أنها أسهمت في تفاقم التنافس والصراع العرقي نتيجة تصاعد التعبئة الإثنية والسياسات الانقسامية. وترتبط هذه الأزمات بطبيعة النظام الفيدرالي الإثني الذي أقر في دستور عام 1995، والذي يقوم على تقسيم الدولة إلى أقاليم على أساس الهوية القومية ومنحها صلاحيات واسعة، بما في ذلك الحق النظري في تقرير المصير. ورغم أن هذا النموذج أسهم في استيعاب التنوع الإثني وإدارة التعددية، إلا أنه أفرز في المقابل اختلالات بنيوية تمثلت في تصاعد النزاعات الانفصالية، واحتدام التنافس بين الأقاليم على السلطة والموارد، فضلاً عن بروز صراعات حدودية متكررة بين الوحدات الفيدرالية. كما أدى تسييس الهوية الإثنية إلى إضعاف مفهوم المواطنة الوطنية وتعزيز الولاءات المحلية، الأمر الذي انعكس في شكل أزمات متكررة بين المركز والأقاليم،

سيما مع محاولات الحكومة الفيدرالية إعادة تعزيز السلطة المركزية بعد عام 2018 (Abbink, 2022, pp. 210-212).

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من التحديات الرئيسة التي رافقت مرحلة ما بعد الإصلاحات، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. تصاعد النزاعات الإثنية بعد الإصلاحات: شهدت إثيوبيا تصاعداً غير مسبوق في النزاعات الإثنية بعد إطلاق آبي أحمد الإصلاحات السياسية عام 2018، إذ تزامن تفكك نظام الحكم القديم مع انفجار مظاهر الغضب المتراكم لدى الجماعات العرقية المختلفة. فبدلاً من أن تأتي الإصلاحات إلى استقرار سياسي، أدت إلى تفكك السلطة المركزية، ما منح جماعات إثنية مثل (فانو) في إقليم أمهرة و(جبهة تحرير أورومو) و(جيش تحرير أورومو) مساحةاً للتحرك المسلح خارج سلطة الدولة. إلا أن هذا التصاعد لم يكن مجرد صدام سياسي، بل كان نتيجة حتمية لفشل الدولة في إنشاء عقد اجتماعي جديد يضمن التوازن بين الهويات العرقية والدولة المركزية. كما فاقم الوضع اعتماد الحكومة على الحلول الأمنية والعسكرية بدلاً من الحوار السياسي، مما جعل الساحة الإثيوبية أكثر عرضة للانفجار الأهلي والانقسامات الجغرافية العرقية، لا سيما في ظل هشاشة مؤسسات الدولة وتراجع الثقة بها (الخطيب، 2021).

2. أزمة إقليم تيغراي: تعد أزمة إقليم تيغراي من أبرز تجليات فشل الإصلاحات في التعامل مع الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا. فقد رفض قادة تيغراي مسار آبي أحمد نحو إعادة تشكيل الدولة على أسس مركزية، معتبرين ذلك تقويضاً للنظام الفيدرالي الذي تأسس بعد 1991، والذي منح الأقاليم حق الحكم الذاتي الواسع. وعندما قررت الحكومة الفيدرالية تأجيل الانتخابات العامة في 2020، مضى إقليم تيغراي بإجراء انتخاباته الإقليمية بشكل مستقل، وهو ما اعتبرته أديس أبابا تحدياً مباشراً لسلطة الدولة. قاد ذلك إلى مواجهة مسلحة شاملة بدأت في تشرين الثاني 2020، وأسفرت عن واحدة من أعنف الحروب في تاريخ البلاد، تخللتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واستخدام مفرط للقوة من قبل الجيش الفيدرالي بالتعاون مع قوات من أمهرة وإريتريا. وقد كشف هذا الصراع هشاشة البنية الدستورية الإثنية، وفشل الدولة في احتواء التعددية القومية ضمن إطار سياسي سلمي، ما زاد من تفاقم الانقسامات وأضعف وحدة البلاد (International Crisis Group, 2020, pp. 1-5).

3. التحديات الأمنية في ظل الإصلاحات السياسية: رافقت الإصلاحات التي أطلقها آبي أحمد حالة من الانفلات الأمني المتصاعد، نتيجة تفكيك الأجهزة الأمنية القديمة وفقدان الدولة لاحتكارها المشروع للعنف. فبدلاً من أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى استقرار الأوضاع، تسببت في فراغ أمني واسع، سيما بعد إعادة هيكلة القيادات الأمنية والعسكرية المرتبطة بالنظام السابق. فإن هذا الفراغ استغلته جماعات مسلحة محلية وقومية، مثل ميليشيا (فانو) في أمهرة و"جيش تحرير أورومو"، لتوسيع نفوذها الإقليمي، مما أضعف سيطرة

الدولة على عدد من المناطق. كما أدى الاعتماد المفرط على المقاربة العسكرية في التعاطي مع النزاعات إلى تدهور ثقة المواطنين بالحكومة، وزاد من حدة التوتر بين المركز والأقاليم. ويعد انخيار التنسيق بين الأجهزة الأمنية الفيدرالية والإقليمية أحد أبرز العوامل التي أسهمت في تأجيج التمردات المحلية، وغياب الاستقرار في العديد من المناطق الإثيوبية عبر مرحلة ما بعد الإصلاح (United Nations Human Rights Council, 2021, pp. 10-14).

بالإضافة إلى التحديات الأمنية المتمثلة باغتيال مسؤولين حكوميين بارزين، وتزايد أعمال العنف الطائفي، وعمليات التشريد الداخلي الجماعي.

المبحث الثاني

جهود بناء السلام والمصالحة الوطنية (2022-2024)

شهدت إثيوبيا منذ عام 2022 تحولاً نسبياً في مقاربتها لإدارة النزاعات الداخلية، من الاعتماد على الأدوات العسكرية إلى تبني مجموعة من الآليات السياسية والمؤسسية لبناء السلام. وتمثلت أبرز هذه الآليات في: أولاً، اتفاقات وقف إطلاق النار، وعلى رأسها اتفاق بريتوريا، التي هدفت إلى احتواء النزاع المسلح وتهيئة بيئة أولية للاستقرار؛ وثانياً، آليات الحوار الوطني التي سعت إلى معالجة الجذور البنيوية للصراع عبر إشراك مختلف الفاعلين السياسيين والمجتمعيين؛ وثالثاً، إعادة دمج الفاعلين المسلحين ضمن العملية السياسية، بما يساهم في تقليل مستويات العنف؛ فضلاً عن محاولات إعادة بناء المؤسسات وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. غير أن فاعلية هذه الآليات ظلت مرهونة بمدى توافر بيئة سياسية وأمنية مستقرة، وهو ما جعلها تواجه تحديات متعددة حدثت من قدرتها على تحقيق سلام مستدام (United Nations, 2022, p. 1).

المطلب الأول: اتفاق بريتوريا وتحديات التنفيذ

يتناول هذا المطلب اتفاق السلام الموقع في بريتوريا في تشرين الثاني عام 2022 بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير تيغراي، إذ يُعدّ اتفاق وقف الأعمال العدائية، الموقع في مدينة بريتوريا بجنوب إفريقيا في 2 تشرين الثاني 2022، نقطة تحول بارزة في مسار النزاع الإثيوبي، سيما بعد حرب مدمرة في إقليم تيغراي استمرت منذ أواخر عام 2020، وأدت إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة، فضلاً عن تدهور حاد في الوضع الإنساني (de Waal, 2022).

نص الاتفاق على جملة من الالتزامات المتبادلة، من أبرزها: الوقف الدائم للأعمال القتالية، ونزع سلاح قوات تيغراي، وإعادة بسط سلطة الدولة الفيدرالية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وإعادة الخدمات الأساسية، وتهيئة بيئة سياسية تمهّد للمصالحة الوطنية (United Nations, 2022, pp. 2-5).

وقد أسهم الاتفاق في خفض مستوى العنف العسكري وفتح المجال أمام استئناف المساعدات الإنسانية وعودة جزيئة للخدمات الأساسية في إقليم تيغراي، ما يجعله إنجازاً في إطار (السلام السليبي)، أي وقف القتال دون معالجة الأسباب البنيوية للصراع (International Crisis Group, 2023, p. 3).

إلا أن تنفيذ الاتفاق واجه تحديات متعددة، أبرزها تعقيدات نزع السلاح، واستمرار الشكوك المتبادلة بين أطراف النزاع، فضلاً عن الجدل المتعلق بوجود قوات غير فدرالية في مناطق النزاع، وهو ما أثر سلباً على ثقة السكان المحليين بعملية السلام (Human Rights Watch, 2024, pp. 4-6). وأسهمت الانقسامات داخل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، واستمرار النزاعات المسلحة في أقاليم أخرى مثل أوروميا وأمهررا، في تقويض أثر الاتفاق على مستوى الدولة، ما يعكس محدودية طبيعته الجغرافية والسياسية (International Crisis Group, 2024, p. 2).

أولاً: ما هو اتفاق بريتوريا؟

اتفاق بريتوريا هو اتفاق سلام وقعته الحكومة الفيدرالية الإثيوبية مع جبهة تحرير شعب تيغراي في جنوب إفريقيا بتاريخ 2 تشرين الثاني عام 2022، لإنهاء الحرب الأهلية التي دامت عامين وأسفرت عن آلاف القتلى وملايين النازحين. ينص الاتفاق على (Abagero, 2025, p. 2):

1. وقف فوري لإطلاق النار، وسحب القوات الأجنبية.
2. نزع السلاح وتسريح قوات تيغراي.
3. استعادة الخدمات الأساسية والميزانية الفيدرالية للإقليم.
4. إعادة دمج تيغراي في النظام الدستوري الإثيوبي.

ثانياً: تحديات تنفيذ الاتفاق (Abagero, 2025, p. 5):

1. الإقصاء السياسي لجبهة تحرير تيغراي: في عام 2025، أزال المجلس الانتخابي الإثيوبي جبهة تحرير شعب تيغراي من قائمة الأحزاب السياسية الرسمية، وهو ما مثل تراجعاً عن روح الشراكة السياسية التي كان يفترض أن يبنها اتفاق بريتوريا.
2. تصاعد الانقسامات داخل تيغراي: شهد الإقليم خلافات حادة بين جناح غيتاتشو رضا وجناح ديرييتسيون جبريمايكل، ما أدى إلى انقسام القيادة وظهور حزب جديد يدعى (سيميريت)، وتحركات اعتبرت (انقلاباً داخلياً)، الأمر الذي أعاق تنفيذ الاتفاق على المستوى المحلي.
3. الاستياء الشعبي وعدم وجود مصالحة مجتمعية: رغم التهدئة الرسمية، ظل السكان في تيغراي يعانون من غياب تحسين ملموس في ظروف المعيشة، ما قوض الثقة بالعملية السلمية.

4. استمرار الوجود العسكريّ الإريتري: لم تنسحب القوات الإريتريّة بالكامل من المناطق الحدودية، ما شكل خرقاً فعلياً للاتفاق، وأثار مخاوف من تجدد النزاع، خاصة في ظل ضعف قدرة الحكومة الفيدرالية على فرض تنفيذ الاتفاق بالكامل.

5. تهميش تيغراي من العملية السياسيّة الوطنية: لم تمنح تيغراي مشاركة متكافئة في المفاوضات أو إدارة ملف الإعمار، وظلت القرارات تتخذ في أديس أبابا دون تمثيل فعال للقيادات المحلية. نستنتج مما سبق، على الرغم من توقيع اتفاق بريتوريا، فإن التنفيذ تعثر نتيجة (الانقسامات داخل جبهة تيغراي، سياسات الإقصاء السياسي، ضعف الضمانات الأمنية، غياب آليات مصالح وطنية عادلة)، وهو ما جعل السلام الناتج عنه يوصف بأنه (سلام سلمي)، هش ومعرض للانحيار في أي لحظة ما لم تعالج الأسباب الهيكلية للنزاع.

المطلب الثاني: الحوار الوطني والعدالة الانتقالية

يركز هذا المطلب على مبادرة الحوار الوطني التي أطلقتها حكومة أبي أحمد عام 2022، وبشكل خاص أهداف وآليات إطلاق الحوار الوطني، والتحديات والانتقادات الراهنة لهذه المبادرة.

أولاً: أهداف وآليات إطلاق مبادرة الحوار الوطني (2022-2024):

أطلقت الحكومة الإثيوبية مسار الحوار الوطني باعتباره أداة سياسية لمعالجة جذور الصراع، وأسست بموجبه (لجنة الحوار الوطني الإثيوبي) كهيئة تهدف إلى إدارة حوار شامل حول قضايا الهوية، والنظام الفيدرالي، وتقاسم السلطة، والمصالحة الوطنية (Federal Democratic Republic of Ethiopia, 2021).

إذ تعد مبادرة الحوار الوطني مشروعاً رئيساً لحكومة أبي أحمد، والذي يأمل أن يتمكن الحوار من تقديم مساهمة حاسمة في تهدئة البلاد، وزيادة شرعية الدولة في جميع أنحاء المجتمع الإثيوبي، ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية (Kurtz, 2024, p. 1).

في 29 كانون الأول عام 2021، أقرت حكومة أبي أحمد (ممثلو مجلس النواب) قانونياً إعلان تشكيل لجنة الحوار الوطنية الإثيوبية (ENDC)، وقد بدأت اللجنة بعملها بشكل رسمي في شباط عام 2022 بانضمام (11) مفوضاً وافق عليها البرلمان، لصياغة أجندة لجنة الحوار، واختيار المتحاورين مع ضمان مشاركة ممثلي مختلف شرائح المجتمع والحكومة وفق معايير وإجراءات واضحة، وتنظيم جلسات الحوار على مستوى المركز والأقاليم (صالح، 2024). فترة منصبها هي ثلاث سنوات، تحدد الولاية ثلاثة أهداف شاملة: (بناء توافق وطني والتعامل مع القضايا الوطنية الأساسية وتمهيد الطريق لثقافة الحوار، إعداد دستور جديد يعزز الهوية الوطنية بدلاً من الانتماءات العرقية المتنافسة) (Gemechu, 2024). مد جسور التواصل مع المجتمعات المحلية عبر سلسلة لقاءات ميدانية بدأت في حزيران عام 2024، والتي جمعت أكثر من 2000

مندوب من مستوى الأقاليم والإدارات المحلية)، ولا يمكن أن تكون الطموحات أعلى، إذ أن المشكلات الداخلية التي كانت المستمرة لعدة قرون، وفقاً لإعلان البرلمان، يجب حلها عبر هذه الثقافة الجديدة للحوار (Kurtz, 2024, p. 3).

أما بالنسبة للآليات الحوار، فيعد الحوار الوطني الإثيوبي من أهم المشروعات الوطنية عبر سعيه لخلق موقف وطني مشترك حول القضايا التي ظلت تعرقل العمل، أو التعقيدات المسكوت عنها طوال الفترات الماضية، في حين تظل أبرز القضايا لجنة الحوار هي تعديل الدستور وإنشاء محكمة دستورية والنظام الفدرالي. وقد أوضح رئيس لجنة الحوار الوطني (مسفن أريا) إن الحوار يهدف لتحقيق الوحدة والإجماع الوطني حول القضايا التاريخية على الرغم من التحديات، وأوضح في كلمته بالجلسة الافتتاحية، أنه تم انتخاب الممثلين للمشاركة في جلسات جمع مقترحات جدول أعمال الحوار من أكثر من ألف منطقة في 10 أقاليم ومدن، مؤكداً أن جلسات جمع المقترحات في الأقاليم ستبدأ قريباً، كما سيتم انتخاب المشاركين في إقليمي أمهرة وتيغراي (صالح، 2024).

ثانياً: التحديات المؤسسية التي واجهت مبادرة الحوار الوطني

على الرغم من الطابع المؤسسي الذي اتسم به تصميم مبادرة الحوار الوطني في إثيوبيا، فإنها واجهت جملة من التحديات المؤسسية البنوية التي أضعفت فاعليتها وأثارت تساؤلات جدية حول استقلاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها في بناء السلام المستدام. أولى هذه التحديات تمثلت فيما يلي:

1. **محدودية الشمولية السياسية وتراجع المصداقية:** نتيجة عدم مشاركة قوى سياسية رئيسة في مسار الحوار، من بينها جبهة تحرير أورومو، ومؤتمر أورومو الفيدرالي، إضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وعلى الرغم من تعاون عدد من أحزاب المعارضة الصغيرة مع لجنة الحوار بدرجات متفاوتة، فإن قوى معارضة أخرى اختارت المقاطعة، معتبرة أن البيئة السياسية لا تضمن حواراً حراً ومستقلاً. وفي هذا السياق، وجه تحالف يضم أحد عشر حزباً معارضاً، في أيار 2024، اتهامات صريحة للجنة الحوار الوطني باستخدامها لأغراض سياسية تخدم السلطة الحاكمة، ما أسهم في تقويض الثقة المجتمعية بمسار الحوار (International Crisis Group, 2024, p. 5).

2. **هيمنة حزب الازدهار على مؤسسات الدولة:** وهو ما ألقى بظلاله على استقلالية الحوار الوطني، فقد تأسس الحزب عام 2019 من اندماج ثلاثة من أصل أربعة أحزاب مكوّنة لتحالف الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية السابق، إلى جانب أحزاب من أقاليم فيدرالية أخرى، في محاولة معلنة لمعالجة التشرذم السياسي والإثني. غير أن الحزب الجديد اتسم بدرجة أعلى من المركزية مقارنة بالتحالف السابق، وبات القوة السياسية المهيمنة في البلاد. ووفقاً لبياناته الرسمية، يضم الحزب نحو 14 مليون عضو، ويعد الأكبر من حيث العضوية في القارة الإفريقية، في حين تشير تقارير عديدة إلى أن عدداً من أعضائه اضطلعوا بدور مؤثر في مشاورات الحوار الوطني، الأمر الذي عزز الانطباع بغيب التوازن بين القوى

السياسية المشاركة (Freedom House, 2024, pp. 7-8). وتتجلى هيمنة حزب الازدهار بصورة أوضح في التركيبة البرلمانية، إذ يشغل الحزب أكثر من 96 في المائة من مقاعد البرلمان، وهو ما يثير إشكالية مؤسسية جوهرية تتعلق بدور البرلمان بوصفه الجهة المشرفة على لجنة الحوار الوطني. ففي ظل هذه الأغلبية الساحقة، يصعب اعتبار البرلمان هيئة رقابية مستقلة قادرة على ضمان حيادية اللجنة أو مساءلتها بصورة فاعلة، كما أن مشاركة بعض قادة أحزاب المعارضة الصغيرة في البرلمان من ضمن ترتيبات تعاون مع الحكومة لم تكن دائماً محل توافق داخل قواعدهم الحزبية، ما أضعف تمثيل هذه القوى وأثر على مصداقية العملية الحوارية (Chesney-Lind, 2023).

3. مخاوف المعارضة من توظيف مخرجات الحوار الوطني لخدمة أجندات سياسية محددة: سيما ما يتعلق بإمكانية الدفع نحو تعديلات دستورية تمس جوهر النظام الفيدرالي الإثني، أو استقطاب مزيد من الشخصيات المعارضة إلى صفوف الحزب الحاكم. وقد عبرت قوى سياسية وحقوقية عن قلقها من احتمال تقييد حقوق الأقاليم الفيدرالية والمجموعات العرقية، أو الاتجاه نحو استبدال النظام البرلماني القائم بنظام رئاسي، في ظل ميزان قوى مختل داخل البرلمان. وفي هذا السياق، رأى بعض الفاعلين في المجتمع المدني أن الانتقال إلى نظام رئاسي قد يخلق، نظرياً، مسافة أوضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، غير أن هذا الطرح ظل محل انقسام وجدال واسع في الأوساط السياسية والحقوقية (Human Rights Watch, 2024, pp. 5-6).

ثالثاً: القيود البيئية التي واجهت مبادرة الحوار الوطني

إلى جانب التحديات المؤسسية، واجهت مبادرة الحوار الوطني في إثيوبيا قيوداً بيئية معقدة، ارتبطت بالسياق الأمني والسياسي والمجتمعي العام، وأسهمت بصورة مباشرة في الحد من فاعلية الحوار وقدرته على تحقيق أهدافه المعلنة. تتمثل هذه القيود بما يلي:

1. استمرار العنف المسلح وانعدام الاستقرار الأمني: في عدد من الأقاليم، سيما إقليم أمهرا وأجزاء واسعة من أورواميا، فضلاً عن التداعيات العميقة التي خلفتها حرب تيغراي على النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة. وقد قوض هذا الواقع الأمني إمكانية تهيئة بيئة آمنة وشاملة للحوار الوطني، في ظل وجود جماعات مسلحة فاعلة خارج سيطرة الدولة. وفي هذا الإطار، دعت لجنة الحوار الوطني جماعات مسلحة مثل جيش تحرير أوروامو (OLA) وقوات فانو في إقليم أمهرا إلى المشاركة في الحوار، حتى عبر وسطاء، أو من خلال اجتماعات تعقد في بلدان ثالثة، غير أن صعوبة إجراء تواصل مباشر وفعال مع هذه الجماعات حدت من فرص إدماجها في العملية الحوارية بصورة حقيقية (International Crisis Group, 2024, pp. 6-7). وتعتقد هذا القيد الأمني بفعل اشتراطات سياسية وقانونية متبادلة، إذ حدّد مكتب الشؤون القانونية الإثيوبي مجموعة من الشروط للمشاركة في الحوار، من بينها توسيع

الحريات السياسية، والدخول في مفاوضات سلام متوازنة، وتعزيز استقلالية لجنة الحوار. وفي المقابل، عبّرت الجماعات المسلحة، شأنها شأن قوى معارضة أخرى، عن مخاوف عميقة من أن تشرف على الحوار وتنفذ مخرجاته مؤسسات يهيمن عليها حزب الازدهار الحاكم، وهو ما أضعف الثقة بجدوى الانخراط في العملية. كما طالبت هذه الأطراف بتشكيل حكومة انتقالية لإدارة المرحلة، وهو ما رفضه رئيس الوزراء أبي أحمد، معتبراً أن هذا الطرح يتعارض مع المسار الدستوري والديمقراطي، وذلك خلال الجلسة الختامية لأحد الحوارات الإقليمية في أديس أبابا مطلع حزيران 2024 (Reuters, 2024).

2. **ضيق الفضاء العام وغياب بيئة سياسية وإعلامية حرة:** وهو ما انعكس سلباً على طبيعة الحوار الوطني، فخلال فترة الحوار، استمرت القيود المفروضة على حرية الصحافة والتعبير، وتعرض صحفيون وناشطون وسياسيون للاعتقال أو التضييق بسبب آرائهم غير المتوافقة مع الخطاب الرسمي. كما أسهم الاستقطاب المجتمعي الحاد وانتشار حملات التضليل الإعلامي في تقويض النقاش العام العقلاني، وتحويل الحوار من مساحة للتوافق الوطني إلى ساحة للصراع السردى بين الأطراف المتنافسة (Human Rights Watch, 2024, pp. 3-5). ويشير هذا الواقع إلى أن الحوار الوطني جرى في بيئة غير مواتية للحوار الحر والمتكافئ، حيث يصعب ضمان مشاركة آمنة ومتوازنة للفاعلين السياسيين والمجتمعيين، في ظل مخاوف من القمع، أو الإقصاء. ونتيجة لذلك، تراجع دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام بوصفهما رافعتين أساسيتين لإنجاح الحوار الوطني، ما أضعف قدرة العملية على التعبير عن التنوع المجتمعي الحقيقي، وعلى التحول إلى أداة فعّالة لإعادة بناء الثقة الوطنية (House, 2024, pp. 6-7).

إلى جانب القيود المؤسسية والأمنية، واجهت مبادرة الحوار الوطني في إثيوبيا جملة من القيود البنيوية التي حدّت من قدرتها على التحول إلى مسار جامع لبناء السلام المستدام:

1. شكّل التدهور الاقتصادي والضغط الاجتماعي، إذ أدت معدلات التضخم المرتفعة، وتراجع الخدمات الأساسية، وتزايد معدلات الفقر، إلى انشغال قطاعات واسعة من المجتمع بتلبية الاحتياجات المعيشية اليومية، على حساب المشاركة في عمليات سياسية طويلة الأمد مثل الحوار الوطني، ما أضعف قاعدته الاجتماعية وشرعيته الشعبية (World Bank, 2023, p. 15).
2. غياب مسار فعّال للعدالة الانتقالية، في ظل إرث واسع من الانتهاكات الجسيمة التي خلفتها النزاعات، سيما حرب تيغراي. وقد أسهم غياب المساءلة وجبر الضرر في إضعاف ثقة الضحايا والمجتمعات المتضررة بالحوار الوطني، وجعل المشاركة فيه تبدو منفصلة عن معاناة حقيقية لم تعالج بعد (United Nations Human Rights Council, 2022, pp. 18-20).

3. ضعف إشراك السلطات الإقليمية والمحلية، إذ اتسم الحوار بطابع مركزي تركز في العاصمة، ما حد من الإحساس بالملكية المحلية للعملية، وقلل من قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في الأقاليم الفيدرالية ذات الخصوصيات الإثنية والسياسية المختلفة (Abbink, 2022, pp. 210-212).
4. التباين الحاد في السرديات التاريخية والهوية الوطنية، إذ تحول الحوار في بعض جوانبه إلى ساحة تنافس سردي بين المكونات الإثنية والسياسية، في ظل غياب إطار وطني جامع لإدارة الذاكرة التاريخية، ما أعاق التوصل إلى تصورات مشتركة حول الدولة والمواطنة (de Waal, 2023).
- وعليه، نستنتج مما سبق، أن جهود بناء السلام في إثيوبيا، بالرغم من أهميتها السياسية، ما زالت تعاني فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة، إذ بقيت محكمة بمنطق إدارة الأزمة واحتواء النزاع، أكثر من بناء سلام مستدام قائم على الشمول، والمساءلة، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. ويؤكد ذلك أن نجاح أي مسار مستقبلي لبناء السلام يظل مرهوناً بإصلاحات مؤسسية أعمق، وتهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية، ودمج مسارات العدالة الانتقالية والحكم الرشيد ضمن مشروع وطني جامع.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى تحليل تجربة بناء السلام في إثيوبيا خلال عهد رئيس الوزراء آبي أحمد، عبر تتبع التحولات السياسية والمؤسسية منذ عام 2018، مع التركيز على مساري اتفاق بريتوريا والحوار الوطني خلال الفترة (2022-2024). وقد بينت الدراسة أن مسار التحول نحو السلام ظل محدوداً نتيجة التداخل بين الأزمات البنوية للدولة، والانقسامات الإثنية، وضعف البيئة المؤسسية والسياسية الحاضنة لعمليات السلام. وأظهرت النتائج أن القيادة الإثيوبية اتجهت جزئياً نحو تبني أدوات سياسية تفاوضية بدلاً من الاعتماد الحصري على المقاربة العسكرية، إلا أن هذا التحول بقي محكوماً باعتبارات أمنية وسياسية آنية، ولم يرتق إلى مستوى مشروع وطني متكامل لإعادة بناء العقد الاجتماعي.

وأظهرت الدراسة أن القيادة الإثيوبية انتقلت، ولو جزئياً، من إدارة النزاعات عبر القوة العسكرية إلى تبني أدوات سياسية تفاوضية، عكست إدراكاً رسمياً لضرورة معالجة الصراع عبر الحوار والمصالحة، غير أن هذا التحول لم يُفضِ إلى بناء سلام مستدام، إذ ظل محكوماً باعتبارات أمنية وسياسية آنية، أكثر من كونه جزءاً من مشروع وطني متكامل لإعادة تأسيس العقد الاجتماعي.

كما تبين أن اتفاق بريتوريا أسهم في خفض حدة العنف في إقليم تيغراي، لكنه ظل ضمن إطار (السلام السلبي) لعدم اقترانه بآليات فعالة للعدالة الانتقالية وعدم شموله لبقية بؤر النزاع. في المقابل، واجه مسار الحوار الوطني تحديات مؤسسية وقبواً بيئية حدت من شموليته واستقلالته، وأضعفت قدرته على تحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

كما أظهرت الدراسة أن الآليات المعتمدة لبناء السلام، رغم تنوعها بين التفاوض والحوار وإعادة الدمج، لم تحقق نتائج مستدامة بسبب ضعف التكامل بينها وغياب بيئة مؤسسية داعمة. وعليه، يستنتج البحث أن أزمة بناء السلام في إثيوبيا لا ترتبط بغياب المبادرات بقدر ما تعكس ضعف تكاملها وافتقارها إلى بيئة سياسية ومؤسسية داعمة، الأمر الذي أعاق الانتقال من إدارة النزاع إلى بناء سلام إيجابي ومستدام.

أولاً: الاستنتاجات

1. إن مسار بناء السلام في إثيوبيا خلال عهد آبي أحمد اتسم بطابع جزئي وانتقائي، ركز على احتواء النزاعات بدلاً من معالجتها جذرياً.
2. أسهم اتفاق بريتوريا في تحقيق استقرار أمني نسبي، لكنه لم يتحول إلى اتفاق سلام شامل بسبب ضعف آليات التنفيذ وغياب العدالة الانتقالية.
3. عانى الحوار الوطني من تحديات مؤسسية تمثلت في محدودية الاستقلالية، وهيمنة السلطة التنفيذية، وضعف الصلاحيات القانونية للجنة المشرفة عليه.
4. أدت القيود البيئية، مثل استمرار النزاعات المسلحة، وضيق الفضاء السياسي، والانقسامات الإثنية، والتدهور الاقتصادي، إلى إضعاف البيئة الحاضنة للحوار الوطني.
5. كشفت التجربة الإثيوبية عن فجوة واضحة بين الخطاب الإصلاحي والواقع السياسي والمؤسسي، ما حد من فرص بناء سلام مستدام.
6. يظل الانتقال من السلام السلبي إلى السلام الإيجابي في إثيوبيا مرهوناً بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وإصلاح منظومة الحكم.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز استقلالية الحوار الوطني عبر مراجعة الإطار القانوني الناظم له، ومنح اللجنة المشرفة عليه صلاحيات تنفيذية وضمانات مؤسسية واضحة.
2. توسيع الشمولية السياسية عبر تهيئة بيئة آمنة لمشاركة جميع القوى السياسية والمجتمعية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، ضمن مسارات تفاوضية متوازنة.
3. إطلاق مسار وطني للعدالة الانتقالية يركز على المساءلة، وجبر الضرر، وكشف الحقيقة، بوصفه شرطاً أساسياً لتحقيق المصالحة المجتمعية.
4. تعزيز دور الأقاليم والسلطات المحلية في تصميم وتنفيذ مسارات السلام، بما ينسجم مع الطابع الفيدرالي للدولة الإثيوبية.

5. توسيع الفضاء السياسي والإعلامي وضمان حرية التعبير والتنظيم، باعتبارها متطلبات جوهريّة لنجاح أي حوار وطني جامع.
6. ربط مسارات السلام بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة الضغوط المعيشية التي تضعف المشاركة الشعبية في عمليات بناء السلام.

المصادر والمراجع

1. الجزيرة. (2018). مصر تستقبل أبي أحمد وتعلن التوافق مع إثيوبيا. الجزيرة نت. تم الاسترداد من <https://share.google/kXuH84tEYjbV1mXIJ>
2. الخطيب، جهاد. (2021). مازق الفيدرالية الإثيوبية. أفاق استراتيجية، صفحة 3.
3. صالح، إبراهيم. (2024، 5 حزيران). اختتام أعمال مفوضية الحوار الوطني لاحتواء الاضطرابات في إثيوبيا. الجزيرة نت. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/politics/2024/6/5>
4. طالب، جمال محمد. (2023). الإصلاح السياسي في إثيوبيا: من الوعود إلى المخاطر. المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات (AfroPolicy). تم الاسترداد من <https://afropolicy.com>
5. عباس، عباس محمد صالح. (2020). إثيوبيا: من الانتقال الديمقراطي إلى الانسداد السياسي. مركز الجزيرة للدراسات.
6. صحيفة المصري اليوم. (2018). رئيس الوزراء الإثيوبي يصل الخرطوم في أولى زيارته الرسمية للسودان. المصري اليوم. تم الاسترداد من <https://share.google/i9yPwcXZ677CKzh8r>
7. محمد، مروة. (2018، 11 تموز). إثيوبيا في عهد أبي أحمد: إصلاحات داخلية ثورية وصفحة جديدة مع الجوار. الشروق. تم الاسترداد من <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=11072018&id=a2497766-d10a-4edf-aa4a-b3a4b145dae5>
8. Abagero, H. J. (2025). Can Abiy Ahmed deliver peace in Tigray?. ORSAM.
9. Abbink, J. (2022). Ethnic-based federalism and conflict in Ethiopia. Journal of Eastern African Studies, pp. 210-212.
10. African Development Bank. (2022). Ethiopia economic outlook 2022. African Development Bank.
11. Al Jazeera. (2018, July 8). Ethiopia's PM Abiy Ahmed in Eritrea for landmark visit. Al Jazeera. Retrieved from <https://www.aljazeera.com/news/2018/7/8/ethiopias-pm-abiy-ahmed-in-eritrea-for-landmark-visit>
12. BBC News. (2018, June 5). Ethiopia lifts state of emergency. BBC News. Retrieved from <https://www.bbc.com/news/world-africa-44383758>
13. BBC News. (2018, October 25). Sahle-Work Zewde becomes Ethiopia's first female president. BBC News. Retrieved from <https://www.bbc.com/news/world-africa-45976620>
14. Burke, J. (2018, October 16). Women win half of Ethiopia's cabinet roles in reshuffle. The Guardian. Retrieved from

- <https://www.theguardian.com/world/2018/oct/16/women-win-half-of-ethiopias-cabinet-roles-in-reshuffle>
15. Chesney-Lind, M. (2023, June). Ethiopia's national dialogue: Promise and pitfalls. United States Institute of Peace. Retrieved from <https://www.usip.org/publications/2023/06/ethiopias-national-dialogue-promise-and-pitfalls>
 16. de Waal, A. (2022, November 4). The Ethiopia–Tigray peace deal: What it does and doesn't say. World Peace Foundation. Retrieved from <https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2022/11/04/ethiopia-tigray-peace-deal/>
 17. de Waal, A. (2023, March). The politics of Ethiopia's national dialogue. World Peace Foundation. Retrieved from <https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2023/03/ethiopia-national-dialogue-politics/>
 18. European Union. (2018, July 9). Ethiopian Prime Minister Dr. Abiy Ahmed arrives in Asmara. European External Action Service. Retrieved from https://www.eeas.europa.eu/node/48128_en
 19. European Union. (2019). EU supports judicial reform in Ethiopia. European Union External Action Service. Retrieved from https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-supports-judicial-reform-ethiopia_en
 20. Federal Democratic Republic of Ethiopia. (2021). Ethiopian National Dialogue Commission Proclamation No. 1265/2021. Retrieved from <https://www.ethiopianmonitor.com/2022/01/06/ethiopia-national-dialogue-commission-proclamation/>
 21. Forrat, N. (2022). Civic mobilizations case study: Ethiopia. Freedom House. Retrieved from <https://freedomhouse.org/report/special-report/2022/civic-mobilizations-authoritarian-contexts/Ethiopia-summary>
 22. Freedom House. (2024). Freedom in the world 2024: Ethiopia. Freedom House.
 23. Gardner, T. (2024, June 20). From Nobel peace prize to civil war: how Ethiopia's leader beguiled the world. The Guardian. Retrieved from <https://www.theguardian.com/world/article/2024/jun/20/abiy-ahmed-ethiopia-eritrea-tigray-nobel-peace-prize-to-civil-war>
 24. Gemechu, M. (2024, June 8). What to expect from the Ethiopian "National Dialogue". Addis Standard. Retrieved from <https://addisstandard.com/what-to-expect-from-the-ethiopian-national-dialogue/>
 25. Human Rights Watch. (2024). World report 2024: Ethiopia. Human Rights Watch.
 26. International Crisis Group. (2020). Ethiopia's civil war: The Tigray conflict. International Crisis Group.
 27. International Crisis Group. (2021). Ethiopia's economic reforms amid political turmoil. International Crisis Group.

28. International Crisis Group. (2023). Ethiopia's fragile peace. International Crisis Group.
29. International Crisis Group. (2024). Managing Ethiopia's unfinished national dialogue. International Crisis Group.
30. International Monetary Fund. (2019). Ethiopia: Staff report for the 2019 Article IV consultation. International Monetary Fund.
31. Kurtz, G. (2024). The narrow limits of Ethiopia's national dialogue. German Institute for International and Security Affairs.
32. Reuters. (2018, June). Ethiopia opposition leader returns from exile as PM pushes reforms. Reuters. Retrieved from <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-politics-opposition-idUSKCN1IP1F2>
33. Reuters. (2018, June). Ethiopia PM replaces army chief and intelligence head. Reuters. Retrieved from <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-politics-idUSKBN1J01F3>
34. Reuters. (2024, June). Ethiopia PM rejects calls for transitional government amid dialogue talks. Reuters. Retrieved from <https://www.reuters.com/world/africa/ethiopia-pm-rejects-transitional-government-dialogue-2024/>
35. Shaban, A. R. (2018, April 29). Ethiopia PM Abiy Ahmed visits Djibouti on his first foreign trip. Africanews. Retrieved from <https://www.africanews.com/2018/04/29/ethiopia-pm-abiy-ahmed-visits-djibouti-on-his-first-foreign-trip/>
36. United Nations. (2022). Agreement for lasting peace through a permanent cessation of hostilities between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray People's Liberation Front. United Nations.
37. United Nations Human Rights Council. (2021). Report on Ethiopia. United Nations.
38. United Nations Human Rights Council. (2022). Report of the International Commission of Human Rights Experts on Ethiopia. United Nations.
39. World Bank. (2019). Ethiopia: Reforming the economy. World Bank.
40. World Bank. (2023). Ethiopia poverty assessment: Harnessing continued growth for accelerated poverty reduction. World Bank.